الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
Egyptian Media Production City Co.
(ش.م.م تعمل بنظام المناطق الحرة)

EMPC

٢٢٨١
٦ / ١٠ / ١٧

السادة / البورصة المصرية
(قطاع الافصاح)

تحية طيبة ،،،، وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات (الجهاز المركزي للمحاسبات)

للشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى عن الربع الأول المنتهي فى ٣١ / ٣ / ٢٠١٦

وإذ نشكر لكم سلفاً حسن تعاونكم معنا ،،،

و تفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

مدير إدارة
علاقات المستثمرين
(محمود مصطفي محمود)

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
رئيس مجلس الإدارة
Egyptian Media Production City Co.

شعبان توفيق

الساعة ١:٣٥ م

Media Production City - 6th of October City
Post Code: 12586 P.O.Box: 31
Tel.: (+202) 38555064 - 10 Lines / (+202) 38555094 - 10 Lines
Fax: (+202) 38555053

مدينة الإنتاج الإعلامى - مدينة السادس من أكتوبر
رمز بريدى: ١٢٥٨٦ ص . ب: ٣١
تليفون : ٣٨٥٥٥٠٦٤ (٢٠٢+) ١٠ خطوط / ٣٨٥٥٥٠٩٤ (٢٠٢+) ١٠ خطوط
فاكس: ٣٨٥٥٥٠٥٣ (٢٠٢+)

www.empc.com.eg

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات اتحاد الإذاعة والتليفزيون

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى

تحية طيبة وبعد..

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة عن في ٢٠١٦/٣/٣١ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول وافر التحية ،،

الوكيل الأول
مدير إدارة مراقبة حسابات
سامية عبد الرسول
المحاسبة / سامية عبد الرسول عبد الرسول

تحريراً فى :٢٠١٦/١٠/١٦

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات إتحاد الإذاعة والتليفزيون
****

تقرير
الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامى
فى ٣١ / ٣ / ٢٠١٦
****

الى السادة / أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى " شركه مساهمة مصرية ".

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامى " شركة مساهمة مصرية " فى ٢٠١٦/٣/٣١ وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المنتهية فى ذات التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة هى المسئولة عن اعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وتنحصر مسئوليتنا فى ابداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها ٠

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها " ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية مراجعة وعليه فنحن لانبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

- وردت القوائم المالية للمركز المالى المنتهى فى ٢٠١٦/٣/٣١ المعتمدة من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٢٦٧ المنعقدة فى ٢٠١٦/٩/٣ لإدارة مراقبة الحسابات بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥

اساس الأستنتاج

١- اعتمدت القوائم المالية للمركز المالى للشركة فى ٢٠١٦/٣/٣١ على الأرصدة الأفتتاحية للقوائم المالية المعدلة للشركة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠١٥/١٢/٣١ والتى لم يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للشركة لعدم إنعقادها حتى تاريخه وكذا النظر فى تقرير مراقب الحسابات عليها .

٢- ظهررصيد الأرباح المرحلة بالقوائم المالية للمركز المالى فى ٢٠١٦/٣/٣١ بنحو ٢,٤٥ مليون جنيه دون تخفيضها بنحو " ٥ " مليون جنيه تمثل باقى قيمة حكم محكمة إستئناف القاهرة الصادر لصالح شركة ثرى اس للإستثمارات السياحية بتاريخ ٢٠١٥/٣/٤ فى الدعوى رقم ١٢٣٣لسنة ١٣١ ق ضد الشركة الذى تم تأيده نهائياً من محكمة النقض " الدائرة التجارية والمدنية بجلستها فى ٢٠١٦/٢/٣ وفقا لما يقضى به معيار المحاسبة المصرى " رقم ٢٨ " المخصصات والأصول والإلتزامات المحتملة " هذا بخلاف مقابلة الألتزامات المتمثلة فى

قيمة الرسوم القضائية البالغة نحو ٣ مليون جنيه مقابل أمر تقدير الرسوم القضائية المستحقة على الحكم والتى قامت الشركة بالمعارضة عليه بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٣ .

ويتصل بما سبق من عدم أظهار القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٦/٣/٣١ قيمة الإلتزامات الناشئة عن الحكم الصادر ضمن حسابات الأرصدة الدائنة الصادر صالح شركة ثرى أس للإستثمارات السياحية والذى بموجبه تلتزم الشركة تجاهها بسداد مبلغ ٢٣٠٦٣٧٣ دولار أمريكى أو ما يعادله بالعمله المحلية طبقا للسعر السائد بالبنك المركزى وقت السداد بالأضافة إلى نسبة ٥% من تاريخ ٢٠١٣/١٢/٥ وحتى تمام السداد ، وكذا لم تتضمن قائمة دخل الفترة نحو ٢,٩٩ مليون جنيه تمثل قيمة الفوائد المدينة فى تاريخ المركز المالى الناشئة عن الألتزام نتيجة لعدم السداد وتقييم فروق العملة الخاصة بهما بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم ١٣ المعدل "٢٠١٥ " أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية .

يتعين تخفيض حساب الأرباح المرحلة بنحو " ٥ مليون جنيه " وكذا مقابل أمر تقدير الرسوم القضائية المستحقة على الحكم ، إجراء التسويات التصويبية بأظهار قيمة الإلتزامات بالحسابات الدائنة لصالح شركة ثرى اس مع تحميل مصروفات الفترة بقيمة ما يخصها من فوائد وفروق العملة حتى تظهر نتائج اعمال الفترة فى ٢٠١٦/٣/٣١ على حقيقتها .

٣- لم تقم الشركة حتى تاريخ المركز المالى بتعلية نحو٢٦,٩٩٦ مليون جنيه لحساب الأرصدة الدائنة قيمة ما سبق مصادراته وتضمينه حساب الإيرادات خلال الأعوام السابقة من مشترى بعض من قطع الأراضى التى اتاحتها الشركة للبيع خلال عام ٢٠١٠ على الرغم من عدم توافر التأكيدات الكافيه فى أحقية الشركة فى تلك المبالغ وكذا متطلبات معايير المحاسبة المصرية الخاصة بأشتراطات الأعتراف بالإيراد ، وكذا على الرغم من وجود نزاعات قضائية ما زالت متداولة نتيجة لعدم إلتزام كلا من الشركة والغير بشروط الأتفاقيات التى تمت فيما بينهما فضلا عن تراجع الشركة بالفعل عن قرار البيع بقرار مجلس إدارتها رقم ٢١٠ المنعقد فى ٢٠١١/١٠/٣ ورفضها لتسليم الأراضى لبعضهم وهو ما تأكد من موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة فى ٢٠١٤/٤/٢٣على حالات مثيلة بإعادة المبالغ المسددة من أحد المشترين الأخرين فى ظل أمتناع الشركة عن تسليمه مساحة الأرض المباعة له إيضا ، هذا وقد تمثل ما تم تعليته بالخطأ البالغ ٢٦,٩٩٦ مليون جنيه فيما يلى :

- نحو ١٥,٧٦٥ مليون يمثل قيمة ما تم مصادرته من شركة بشائر الهدى ممن قام بسداد القيمة البيعية البالغه ١٥,٥٨ مليون جنيه وفوائد تاخير وحرر له عقد بيع إبتدائى للأرض وأمتنعت الشركة عن تسليمها الأرض ، وهو ما اكدت عليه الشركة من وجود نزاعات قضائية و صدور حكم ابتدائى لصالحها فى الدعوى رقم ٣٠٨٥ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٨ المرفوعة من قبل شركة بشائر الهدى " المدعى الأول " وتم الأستئناف عليه من قبل المدعى شركة " بشائر الهدى " بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ ولم يحدد لنظره جلسة حتى تاريخه فى الوقت الذى تبين فيه وفقا لادلة مراجعتنا من ان هناك مكاتبات ومراسلات بين الشركة و شركة " بشائر الهدى " تفيد موافقة الشركة على رد المبالغ االسابق مصادرتها منها خصما من المديونيات المستحقة على شركة بشائر الهدى مقابل استئجارها لأستديوهات طرف الشركة ورد باقى المستحق لها على دفعات وفقا لسعر صرف العملة فى تاريخ تحصيلها من شركة بشائر الهدى وهو ما قد سبق واكدت عليه الشركة بكتابها رقم ٣٤٥ الوارد بتاريخ ٢٠١٦/٣/٧ وكذا ما اكدت عليه توصيات لجنة المراجعة المسئولة عن الحوكمة بالشركة من وجوب تبويب هذا المبلغ ضمن الأرصدة الدائنة وليس الأرباح المرحلة وذلك بجلستها رقم ٩٧ المنعقدة فى ٢٠١٦/٣/٢٦.

- نحو ١١,٢٣١ مليون جنيه مسدد من شركة سيجما أحد المشترين الأخرين ممن لم يلتزموا بالسداد من أصل قيمة الأرض وفوائدها وقام برفع دعوى قضائية رقم ٧٠٤٢ لسنة ٨٥ ق لاسترداد تلك المبالغ ما زالت متداوله بالنقض حتى تاريخه وفقا لأخر بيان مقدم لنا من إدارة الشئون القانونية بالشركة .

يتعين إجراء التصويبات اللازمة بكافة ماتم مصادرته والبالغ نحو ٢٦,٩٩٦ مليون جنيه وتجنيبها بالحسابات الدائنة لحين الفصل فى القضايا المرفوعة ضد الشركة من قبل هذين المشتريين لأظهار حقوق الملكية على حقيقتها خاصة فى ظل موافقة الشركة على إجراء توزيعات نقدية مع مراعاة حساب اثر فروق العملة الناتجة عن تلك الإلتزامات فى تاريخ المركز المالى .

٤- لم تقم الشركة بإجراء باقى التسويات الوجوبية البالغة نحو ١٦,٥مليون جنيه تخفيضا من حساب الأرباح المرحلة والإيرادات التى أسفرت عنها نتائج المطابقة التى قامت بها و أقرتها ووافقت عليها الشركة مع إتحاد الإذاعة والتليفزيون خلال العام المالى ٢٠١٥ لبعض من أرصدة المعاملات المتبادلة بينهما تمثلت فيما يلى :

- نحو ٢,٦٨ مليون جنيه تمثل قيمة الزيادة عن رصيد المطابقات التى تمت وفقا للأرصدة الدفترية بدفاتر قطاعات الإتحاد فى ٢٠١٤/١٢/٣١ من خلال القطاع التجارى والتسويقى بعد التاكد منها ومراجعتها مع الفواتير الصادرة من الشركة وعليه تم رد الزيادة للإتحاد بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٧ بموجب الشيك رقم ١٣١٤٣٤٥١ " البنك العربى الأفريقى " للقطاع الأقتصادى " السابق تحويلها من بنك الأستثمار القومى و وزارة المالية وهو ما يعد أعترافا بعدم أحقيه الشركة فى المديونية المقابلة لتلك القيمة يستوجب تخفيض الأرباح المرحله بها حيث قامت الشركة بتسويتها خصما من رصيد عوائد التسويق المستحق للإتحاد .
- نحو ٠,٢٤٥ مليون جنيه تمثل مديونيات محمله على حساب الإتحاد مقابل تعليتها على الأيرادات منذ سنوات " منتج منفذ وفروق ساعات " اعترفت الشركة بالمطابقة من عدم أحقيتها فى تلك المبالغ .
- نحو ١٣,٥٧ مليون جنيه تمثل قيمة دمغة النشر المستحقة عن تنفيذ إعلانات بمعرفتها من خلال بعض الوكالات الإعلانية العامة والمعلاه كمديونية على الشركة بدفاتر القطاع الاقتصادي باتحاد الإذاعة والتليفزيون وذلك وفقا لمحضر المطابقة المعد فى ٢٠١٠/٥/٣١ والتى ترجئ الشركة الأعتراف به من عام لأخر على الرغم من تأييد اللجنة التى طلبت الشركة تشكيلها من المستشارين القانونيين بالإتحاد بتاريخ ٢٠١١/١/١٦ وإقرارها بصحة تحميل قيمة المديونية على الشركة بدفاتر الاتحاد بقيمة الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب والتى تم خصمها بالفعل من مستحقات الإتحاد طرف وزارة المالية بكتاب قطاع الموازنة العامة للدولة رقم ٩٦٨ فى ٢٠١١/٢/٢٠ يستوجب تعليتها لحساب القطاع الأقتصادى بالإتحاد تخفيضاً من حساب الأرباح المرحلة .

وجدير بالذكر ما تبين من :

- لم تتضمن المطابقة نحو ١٠,٦١ مليون جنيه تتمثل فى قيمة المديونية المستحقة على الإتحاد عن عوائد تسويق حقوق الأستغلال لعامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وكذا عوائد تسويق أفلام جهاز السينما على النحو التالى " ٨,٢٥ مليون جنيه ، ١,٥ مليون جنيه ، ٠,٨٦٠ مليون جنيه " على الترتيب وذلك عند مطابقتها مع إتحاد الإذاعة والتليفزيون فى ٢٠١٥/٦/١٠ لأجمالى المعاملات المتبادلة بشأن عوائد تسويق حقوق استغلال الأعمال الفنية المستحقة للشركة طرف الإتحاد حتى ٢٠١٤/٦/٣٠ مما قد يعد بمثابة أعتراف

بعدم أحقية الشركة لتلك العوائد فى حالة تمسك الإتحاد بالأرصدة التى تم المطابقة عليها وعدم الأعتراف بها .

- أكدت الشركة على أنه من ضمن المبالغ المعلقة بالمطابقة الخاصة بعوائد حقوق استغلال الأعمال الفنية للمعاملات المتبادلة المشار إليها نحو ٣,٦٥ مليون جنيه يتمثل فى متمم للأرصدة الواردة بهذه المطابقة تحت مسمى رصيد قطاع القنوات المتخصصة جارى بحثه فى الوقت الذى تلاحظ فيه من تحليل الرصيد الدفترى للشركة الذى تم المطابقة على أساسه أنه لم يتضمن مبالغ تخص القنوات المتخصصة سوى ٨٠٠ ألف جنيه فقط .

- على الرغم من أعتراف الشركة بمحضر المطابقة بأحقية تخفيض مديونيات الإتحاد لمبلغ ٣٧٠٢٩٠,٩٥ جنيه يتمثل فى قيمة فروق إيجارات تصوير بالمناطق المفتوحة مستحقة على الشركة لصالح إتحاد الإذاعة والتليفزيون تم تخفيضها من حساب الأيجارات المستحقة على راديو النيل عن الفترة من ٢٠١٣/١/١ حتى ٢٠١٣/٩/٣٠ دون تخفيض حساب الأرباح المرحلة والتى مازالت مقيد بدفاتر الشركة بحساب القطاع الأقتصادى " منتج منفذ " وقد افادت الشركة بانه سيتم بحث هذا المبلغ مع القطاع وسوف يتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء البحث .

يتعين إجراء التسويات اللازمة لما فى ذلك من اثر على نتائج الأعمال وحقوق الملكية ، مع العمل على تضمين رصيد المطابقة المبالغ الخاصة بعائد تسويق حقوق أستغلال الأعمال الفنيه وكذا بحث متممات الأرصدة المعلقة لما فى ذلك من اثر على حقوق الملكية وكذا إجراء مطابقة بين الشركة والإتحاد لكافة الأرصدة المتبقية مع موافاتنا بنتائج بحث الفروق .

٥- تبين تعلية حساب الأرباح المرحلة نحو ٠,٤٢١ مليون جنيه تمثل قيمة فروق فى رصيد قطاع القنوات المتخصصة - بإتحاد الإذاعة والتليفزيون - الظاهر بين كلا من القطاع المالى والقطاع التجارى أرجعتها الشركة لكونها فروق تقيم لرصيد العملات المستحق على قطاع القنوات المتخصصة عن تعاملاتها فى سنوات سابقة على الرغم من عدم تضمين تلك الفروق بارصدة المطابقات التى تمت بين الشركة و قطاع القنوات المتخصصة.

يتعين إجراء التسويات التصويبية اللازمة بتخفيض حساب الأرباح المرحلة بهذا المبلغ لما فى ذلك من أثر على حقوق الملكية .

٦- لم يتم تحميل القوائم المالية للمركز المالى فى ٢٠١٦/٣/٣١ بنحو٢٣,٩٦ مليون جنيه يمثل قيمة باقى أهلاك الأعمال الفنية الخاصة بعام ٢٠١٠ التى تم إعادة اهلاكها على ٣ سنوات أثر تراجع مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٢٥٨ المنعقدة فى ٢٠١٦/١/٩ عن تطبيق معدلات أهلاك أصولها الثابتة " من الأعمال الفنية " السابق إعتمادها بجلسته رقم ٢٥٠ فى ٢٠١٥/٥/٢ بأهلاك باقى رصيد تلك الأعمال على سنه واحدة خلال عام ٢٠١٥ وهو ما تم تطبيقها وظهور أثارها بالقوائم المالية للشركة والإيضاحات المتممة لها بالمراكز المالية فى ٢٠١٥/٣/٣١ ، ٢٠١٥/٦/٣٠ ، ٢٠١٥/٩/٣٠ والسابق نشرها بهيئة سوق المال بما لا يتفق ومتطلبات معيار المراجعة المصرى رقم " ٢٤٠ " .

يتعين الإلتزام بأستمرار تطبيق معدلات الأهلاك السابق إقرارها و إجراء التصويبات اللازمة لما لذلك من اثر جوهرى على القوائم المالية للشركة حتى تعبر بعدالة ووضوح وبمصداقية عن نتائج أعمالها وحقوق ملكيتها لدى مستخدمى القوائم المالية .

٧ ـ لم تتضمن القوائم المالية للشركة قيمة أضمحلال العمل الدرامى " أهل أسكندرية " المنتج ذاتياً البالغة نحو ١٢,٩ مليون جنيه تمثل صافى قيمة تكلفته الدفترية على الرغم من تاكيدات الشركة بوجود منع حكومى بكتابها الوارد لنا رقم ٢٤١ فى ٢٠١٥/٥/٢١ وعليه اعتذرت احد القنوات الفضائية والتلفزيون المصرى عن عرضه فى الموعد المحدد له فى ٢٠١٤/٦ " موسم شهر رمضان عام ٢٠١٤ " على الرغم من الأعلان عن عرضه ببعض القنوات الفضائية إلا ان منع عرضه حال عن تنفيذ ذلك وأى عروض تسويقة مقدمة من جهات وقنوات فضائية اخرى وعلى الرغم من محاولات إدارة الشركة بإجراء بعض التعديلات على العمل حتى يتسنى لها إيقاف منع عرضه ولكن دون جدوى .

يتعين تضمين القوائم المالية لقيمة اضمحلال العمل وإجراء التسويات اللازمة وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية .

٨ـ لم تتضمن القوائم المالية للمركز المالى للشركة فى ٢٠١٦/٣/٣١ مقابل الأضمحلال فى الأصول الثابتة – ألات ومعدات – البالغ صافى تكلفتها نحو ٢,٤٩ مليون جنيه لعدد ١٠ ماكينات عرض سينمائى وشاشات تم استبعادهم فى ٢٠١٥/٨ بخلاف نحو ٤٠ ألف جنيه قيمة قطع الغيار الخاصة بهم ، لأحلالهم بعدد ٧ ماكينات وشاشات عرض جديدة HD و 3D ذاتة تقنية متطورة بنحو ٣,٤٧ مليون جنيه ، على الرغم من صدور قرار مجلس الإدارة بجلسته رقم ٢٥٦ فى ٢٠١٥/١١/١٤ بطرحهم للبيع وبناءاً عليه تم تقييم تلك الألات وقطع الغيار الخاصة بها بمبلغ ٣٥ ألف جنيه فقط من قبل خبير ومثمن مستقل فى ٢٠١٦/٥/١٦ وتم طرحها بالمزاد العلنى المنعقد فى ٢٠١٦/٥/١٧ فى الوقت الذى تبين فيه أن أقصى سعر مزايدة وصل لها هو ألفى جنيه فقط وعليه الغيت عملية البيع " وفقا لمحضر المزاد العلنى " وعلى اثر ذلك عرض السيد المهندس رئيس قطاع هندسة الأستديوهات بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٥ مذكرة على السيد رئيس مجلس الإدارة بان تقوم الشركة بالتنسيق مع وزارة الخارجية والثقافة بإهداء تلك الماكينات لمؤسسة عربية او افريقية لتعظيم دور مصر الريادى ومعها قطع الغيار الخاصة بها

ويتصل بما سبق ما تلاحظ من قيام الشركة بتقدير العمر الإنتاجى لألات العرض السينمائى بعشرين عام دون مراعاة التقدم التكنولوجى لمثل تلك الأجهزة والتى أضطرت الشركة لأحلالها بعد ١٠ سنوات

يتعين تضمين القوائم المالية قيمة الأضمحلال فى الألات المستبعدة لعدم جدواها وفقا لقرار إدارة الشركة ومتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم " ١٠" الأصول الثابتة ورقم " ٣١ " أضمحلال قيمة الأصول مع إعادة النظر فى معدلات اهلاك ألات العرض السينمائى .

٩ـ ظهر مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها بالقوائم المالية للشركة بمركزها المالى فى ٢٠١٦/٣/٣١ المكون لمقابلة الإضمحلال فى أرصدة العملاء والحسابات المدينة الأخرى بنحو ١٥,٧ مليون جنيه فقط ، فى الوقت الذى بلغت فيه المديونيات المتوقفة والمتعثر أصحابها بتلك الحسابات منذ سنوات يرجع بعضها لعام ٢٠٠٣ بنحو ٣٧,٢٤ مليون جنيه وفقا لما أمكن حصره وهو ما نرى معه عدم كفاية المخصص المكون حيال خسائر الإضمحلال فى قيمتها خاصة فى ظل ما تبين من :

- لم تقم الشركة بتكوين مخصص بنحو ٩,٦٧ مليون جنيه تمثل باقى قيمة مديونيات العملاء المتوقفة عن التعامل والسداد خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٢ على الرغم من أعتراف الشركة بعدم توقع تحقيق إيه تدفقات نقدية منها لمرور فترات زمنيه طويله وسابق تكوين مخصص بنحو ٢,٧٣ مليون جنيه

من اجمالى تلك المديونيات البالغة ١٢,٤ مليون جنيه وهو مالا يتفق ومتطلبات معايير المحاسبة المصرية .

- عدم تكوين أيه مخصصات لأرصدة بعض العملاء ممن توقفوا عن التعامل والسداد عن عامى ٢٠١٣ و ٢٠١٤ حتى تاريخ القوائم البالغة نحو ١٦,١ مليون جنيه وذلك حتى تاريخ القوائم المالية .

هذا بخلاف الأرصدة المختلف عليها بين الشركة وقطاعات إتحاد الإذاعة والتليفزيون الظاهرة بالمطابقات فيما بينهم منذ عام ٢٠١٠ .

يتعين تكوين مخصص بباقى قيمة المديونيات المتوقفة حتى ٢٠١٢ البالغة ٩,٦٧ مليون جنيه ، مع دراسة خسائر الإضمحلال فى باقى المديونيات الأخرى و تدعيم مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها فى ضوء ذلك وفقا لما تقضى به معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن .

١٠- ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم ظهور قيمة الأصول الثابتة للأعمال الفنية " كيد الحموات ، الأسلام والمسلمون وفقا لتكلفة أقتناء الشركة لها خلال عام ٢٠١٤ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم ١٠ الأصول الثابته وأهلاكاتها وما لحقها من أهلاكات فى ظل قيام الشركة بإبرام أكثر من عقد مشاركة فى الأنتاج لذات العمل وبتكلفة أنتاج تعاقدية مختلفة حيث ظهرت قيمة العمل الفنى (كيد الحموات) بنحو ٥,١ مليون جنيه وفقا لعقد المشاركة فى الأنتاج الأول المبرم بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣٠ مع أحدى المنتجين دون الأخذ فى الاعتبار لقيمة مساهمة المنتج المشارك بالعقد الثانى المبرم لذات العمل بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٩ البالغة ٧ مليون جنيه ، حيث تم تعلية نحو ٥,٣٧ مليون جنيه لحساب العملاء - المنتج المشارك المنفذ بالعقد الأول - والباقى والبالغ ١,٦ مليون جنيه تم مناصفته وتسويته مع المنتج المشارك بالعقد الأول خلال العام المالى ٢٠١٤ بإعتبارة ايرادات تسويق للعمل دون وجود ما يؤيد صحة ذلك

وكذا ظهرت قيمة العمل الفنى (الإسلام والمسلمون) بنحو ٢,٨ مليون جنيه وفقا لعقد المشاركة فى الأنتاج الأول المبرم فى ٢٠١٣/٢/٣ مع منتجين مشاركين ، دون الأخذ فى الاعتبار لقيمة مساهمة المنتج المشارك بالعقد الثانى المبرم لذات العمل بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٩ البالغة ٣,٢٢ مليون جنيه المسدد منها فقط وحتى تاريخه نحو١,٥٢ مليون جنيه الظاهرة ضمن أرصدة الحسابات الدائنة على الرغم من إنتهاء إنتاج العمل وعرضه .

فى الوقت الذى تضاربت فيه بنود تلك العقود سواء فى تكلفة العمل أو الجهة المنفذة أو جهة التسويق بصورة تضعف من موقف الشركة القانونى وضياع حقوقها قبل الغير فضلا عن ما قد يؤثر على سمعة الشركة بالسوق المنافسة .

ويتصل بما سبق من عدم قيام الشركة بمطالبة المنتج المنفذ بقيمة ما تم صرفة له بالزيادة بنحو ٦٥٠ ألف جنيه عن ساعات العمل الفعلية لمسلسل اسلام ومسلمون بالعقد المبرم فى ٢٠١٣/٢/٣ نتيجة لأبرامها ملحق للعقد بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٣ بتعديل مدة الحلقة من ١٥ دقيقة بتكلفة ٦٢٢٢ جنيه للدقيقة الواحدة لمدة تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٣ دقيقة للحلقة لم تقم الشركة بتخفيض القيمة الإجمالية لتنفيذ العمل البالغة ٥,٦ مليون جنيه فى الوقت الذى بلغت فيه التكلفة الفعلية للعمل نحو ٤,١٣٨ مليون جنيه مقابل عدد ساعات فعلية بلغت ١١ ساعة و ٥ دقيقة ٤ ثوانى

يتعين مراعاة إظهار قيمة تلك الأعمال بالقيمة الحقيقة وفقا لما تحملته الشركة من تكلفة فعلية لإقتنائها وما ترتب على ذلك من آثار وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية ، وإجراء التسويات اللازمة على القوائم المالية فى ظل التداخل الواضح فى حصص المشاركة فى الإنتاج وحصصهم من عائد التوزيع والتسويق و

مراجعة العقدين المبرمين للوقوف على ما شابها من ملاحظات والتناقض بين البنود المشتركة بين كلا منها وتحديد حقوق ومسئوليات أطرافها مع تحديد المسئولية فيما قد يقع على الشركة من إلتزامات جراء أبرام أكثر من عقد لنفس العمل دون مراعاة الضوابط القانونية الواجب إتباعها فى هذا الشأن مع استرداد ما تم صرفه بالزيادة للمنتج المنفذ .

١١- ظهرت صافى إستثمارات الشركة طويلة الأجل بقوائمها المالية لمركزها المالى فى ٢٠١٦/٣/٣١ بنحو ١٧,٠٣مليون جنيه بعد خصم قيمة الأضمحلال فى شركة المحور للقنوات الفضائية والأعلام البالغ ١,٢٢٥ مليون جنيه بنسبة ٥٠% من قيمة الأستثمار فيها فى الوقت الذى لم يتم موافاتنا بالقوائم المالية لشركة المحور للأعوام المالية المنتهية فى٢٠١٣ و ٢٠١٤ و٢٠١٥ للوقوف على قيمة اضمحلالها وكذا المعلومات اللازمة للوقوف على القيمة العادلة للشركة العربية الفندقية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية

يتعين دراسة مدى تعرض استثماراتها فى شركة المحور للأضمحلال وتضمين القوائم المالية لنتائج تلك الدراسة وكذا القيمة العادلة للشركة العربية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية مع دراسة مدى جدوى الأستمرار فى تلك الأستثمارات ، مع موافاتنا بالقوائم المالية لتلك الشركات فى ٢٠١٥/١٢/٣١.

١٢- ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشان عدم تضمين القوائم المالية للشركة مساهمتها فى شركة مصر للسينما بنسبة ٥١% بنحو ١٠,٢٠٠ مليون جنيه من إجمالى رأس مالها المصدر البالغ ٢٠ مليون جنيه وفقا لما هو ثابت لنا من الأوراق التى تمثلت فى النظام الأساسى لها بصحيفة هيئة الأستثمار بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٢ ، فضلا عن تأكيد الشركة فى ردها الوارد لنا برقم ١١٧٩ فى ٢٠١٤/٣/١٨ على ملاحظاتنا بتقاريرنا المبلغة لها على المركز المالى فى ٢٠١٣/٩/٣٠ بانه جارى تصفيتها بمعرفة المحاسب القانونى للشركة المصرية لمدينة الأنتاج الإعلامى المكلف من قبل مجلس إدارة الشركة فى الوقت الذى لم تظهر به أيه ارصدة لها بحساب الأستثمارات طويلة الاجل بالقوائم المالية محل الفحص أو الأيضاحات المتممة لها . وهو ما لايتفق وإجراءات أشهار الشركة بالسجل التجارى وما يتبعه من الافراج عن المبالغ المجنبه بالبنوك من المساهمين والتى بلغت ٢ مليون جنيه بنسبة ١٠% من مساهمتهم فى رأس المال المصدر وفقا لما هو ثابت من صورة السجل التجارى رقم ١٨٨٩٤ بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٢

ويتصل بما سبق من عدم تضمين القوائم المالية للشركة مساهمتها بنسبة ٣٣,٥ % فى شركة استوديو الفن نتيجة لقرار مجلس الإدارة الشركة فى ٢٠١١/١٢/٢٦ بأضمحلال قيمتها ودون الاخذ فى الأعتبار عدم شطب الشركة من السجل التجارى وإنتهاء شخصيتها الأعتبارية من عدمه .

يتعين الأفصاح بالقوائم عن كافة أستثمارات الشركة التى لم يتم الأنتهاء من إجراءات تصفيتها لإستيضاحها مع موافاتنا بأدلة الأثبات للمسدد من قيمة تلك المساهمة ونتائج التصفية وما ألت إليه مساهمة الشركة فيها فى حاله الأنتهاء من إجراءات شطبها من السجل التجارى .

١٣-ظهر مخصص القضايا بالقوائم المالية للمركز المالى للشركة فى ٢٠١٦/٣/٣١ بنحو ٩,٥٦١ مليون جنيه تمثل فيما يلى :

- نحو ٥٦٦ ألف جنيه مخصصات لمقابلة الإلتزامات القضائية التى قد تقع علي الشركة وفقا لبيان القضايا المقامة من وضد الشركة الوارد من إدارة الشئون القانونية فى ١٨/ ٢٠١٦/٥ منها قضايا عمالية وتعويضات البالغة نحو ٢٨ مليون جنيه دون تحديد نسب الكسب والخسارة مما لم نتأكد معه من الحكم على مدى كفاية المخصص المكون من عدمه بالدعوى رقم ٤٧٣ لسنة ٢٠٠٥ جنوب الجيزة.

- نحو ٨,٩٩٥ مليون جنيه لمقابلة ما قد يقع على الشركة من إلتزامات بشأن الخلاف القائم مع شركة مصر للصوت والضوء البالغ نحو ٧٨,٦٧ مليون جنيه والذى تمثل فيما يلى :

- نحو ٥٧ مليون جنيه قيمة ما قد تتحمله الشركة أثر فسخ التعاقدات المبرمة بينهما منذ ٢٠٠٠/٢/١٧ لتأجير مركزى الأنتاج " استوديو الأهرام ، استوديو مدينة السينما للشركة " وذلك فى ضوء صدور قرار مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٢٢٥ المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ بالتخلص من عبء جهاز السينما أعتبارا من ٢٠١٣/١٠/١ وذلك عن قيمة التزامات الشركة عن الأستثمارات التى يجب تقديمها فى أعمال تطوير المركزين ، والتى أرجعتها الشركة إلى نحو ٤٦ مليون جنيه عن كامل مدة التعاقد البالغة ٢٠ عام وفقا للعرض الفنى المقدم وقت ترسية الأسناد لعملية طرح المركزين للتأجير التشغيلى ، فى حين تقدمت شركة مصر للصوت والضوء بمستندات تفيد بأن قيمة الإستثمارات التى تم الترسية على أساسها للشركة تبلغ ١٣٩,٨٦٢ مليون جنيه طبقا للعرض الفنى المعدل المقدم لها والذى راعت فيه الشركة القيمة الحالية لتلك الإستثمارات خلال كامل مدة التعاقد .

  تم الإتفاق على أحالة هذا الخلاف إلى القضاء المصرى وهو ما تم بالفعل بموجب الدعوى المرفوع من قبل شركة مصر للصوت والضوء ضد الشركة رقم ٢٥٤ لسنة ٢٠١٢ د ١٢ تجارى ، ١١١٥ لسنة ٢ ق المحدد لها جلسة ٢٠١٦/٢/٢٤ لتقرير الخبير

- نحو ٢١,٦٧ مليون جنيه قيمة ماقد يقع على الشركة من إلتزام عن الدعوى المرفوعة من شركة مصر للصوت والضوء رقم ١٨٢٠ لسنه ٢٠١١ مدنى ضد الشركة بالتعويض الأتفاقى عن رد دور العرض السينمائى ونفقات تطويرها وتحديثها المحدد لها جلسة٣١ /٢٠١٦/٥ لتقرير الخبير

يتعين موافاتنا بما يستجد من إجراءات فى هذا الشأن لما لذلك من تأثير على الإلتزامات ونتائج الأعمال التى قد تقع على الشركة فى الفترات القادمة مما يتطلب إعداد دراسة قانونية للموقف القانونى وتحديد مبلغ الإلتزام المحتمل على الشركة مع تكوين مخصص قضايا فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة و ما سبق الإشارة إليه .

١٤- أظهرت القوائم المالية للمركز المالى للشركة فى ٢٠١٦/٣/٣١ تحقيق الشركة لأرباح عن الفترة بنحو ٨,٨٦ مليون جنيه تمثلت فى نحو٤,١ مليون جنيه قيمة صافى أرباح النشاط بنسبة ٤٥,٨% ، و نحو ٣,٧٣ مليون قيمة فرق تقييم العملات الأجنبية بنسبة ٤٢,١% ونحو ١,٠٧ مليون جنيه قيمة ايرادات أخرى وفوائد دائنة وأرباح رأسمالية بنسبة ١٢,١% بعد استبعاد قيمة الأضمحلال فى الأستثمارات البالغة ١,٢ مليون جنيه فى الوقت الذى تبين فيه مايلى :

- لم تقم الشركة بتحميل قائمة الدخل نحو ١,٣ مليون جنيه تمثل قيمة مصروفات غير مباشرة قامت الشركة بتضمينها لحساب أصول طويلة الأجل " أعمال فنية تحت التنفيذ " بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم " ١٠ " الأصول الثابتة واهلاكاتها .

- استمرار الشركة فى تسعير خدمات الإنتاج الذاتى للأعمال الفنية بالأسعار البيعية بعد خصم نسب تتراوح بين ٢٠ – ٢٥% من الأسعار التى يتم التعامل بها مع الغير ونتج عن ذلك تخفيض المصروفات خلال الفترة بقيمة هذه الخدمات والتى بلغت نحو ١,٤ مليون جنيه خلال الفترة دون حصر التكاليف الفعلية التى تتكبدها الشركة مقابل تلك الخدمات ، الأمر الذى لا يمكن معه التحقق من صحة تحقيق الشركة لأرباح ذاتية نتيجة الحكمية فى حصر تكلفة الإنتاج الذاتي"مشمول تكلفة

الأعمال الفنية بأرباح ذاتية" والتى تختلف من عام لأخر ومن عمل لأخر ودون وجود دراسة موضوعية معدة فى هذا الشأن .

يتعين إجراء التسويات اللازمة بتحميل تلك المصروفات غير المباشرة على حساب مصروفات الفترة حتى تظهر نتائج أعمال الفترة على حقيقتها مع مراعاة متطلبات الفقرة ٢٢ من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) – الأصول الثابتة وإهلاكاتها –بشأن تكلفة الأصول الثابتة التى يتم إنشاؤها ذاتيا مع حصر التكلفة الفعلية لخدمات الإنتاج الذاتى واستبعاد الأرباح الداخلية وكذا فقرة ٦٥ و ٦٦ من معيار رقم " ٢٣ " الاصول غير الملموسة مع إجراء ما يلزم من تصويبات فى ضوء ذلك .

وفى ضوء ما سبق وما امكن تحديده من أثار مالية لبعض من ملاحظاتنا بخلاف مالم نتمكن من تحديد الأثار المالية للبعض الأخر وهو الأمر الذى كان يستوجب معه إجراء تعديلات على القوائم المالية حتى تظهر نتائج اعمال الشركة لمركزها المالى فى ٢٠١٦/٣/٣١ على حقيقتها ، لما فى ذلك من اثر على نصيب السهم فى الوقت الذى ظهر فيه بالقوائم المالية للمركز المالى فى ٢٠١٦/٣/٣١ أن هناك نصيب له من الأرباح بلغ ٠,٠٤ جنيه .

الأستنتاج المتحفظ

فى ضوء ما تقدم ونظراً لجوهرية الأمور فى الفقرة السابقة وفيما عدا الأثر الذى ينتج عن تسوياتنا إذا ما تم إجراؤها والتى تصنف على إنها ضرورية وكذا فى حالة أخذ الأثار للتسويات المحتملة التى كان من الممكن تحديد ضرورتها فان القوائم المالية الدورية حينئذ تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٢٠١٦/٣/٣١ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية .

فقرة انتباه

١- فى ظل ماورد بتقارينا السابقة المتعاقبة المبلغة للشركة منذ عام ٢٠١١من عدم صحة مساهمة إتحاد الإذاعة والتليفزيون فى تأسيس الشركة بحصة عينية من الأراضى المخصصة للإتحاد من الدولة للمنفعة العامة لإنشاء مركز إنتاج تلفزيونى بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤٨ لسنه ١٩٨٥ والتى تم تقييمها وقت التأسيس بنحو ٣٦٦ مليون جنيه تمثل نسبة ٢٧,٨% من رأس مالها المصدر فى حينه وكذا عدم أمكانية التصرف فيها وهو ما يعد قيد على رأس مال الشركة وفقاً لأحكام المادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و بناءا عليه تم أخطار السيد وزير الأعلام الأسبق فى حينه من قبل السيد / رئيس الجهاز بالنيابة بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٦ بذلك ، وأنتهى الأمر فى ظل وجود أراء قانونية متباينة فى هذا الشأن إلى موافقة السيد الأستاذ المستشار / رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات إلى أحاله الأمر إلى مجلس الدولة بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٣ للفصل فيها نظرا لجوهرية الامر و لما له من اثر على هيكل راس المال .

٢- فى ظل بطلان قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١/١٧ بزيادة راس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٣٧,٩٢٦ مليون جنيه تمويلا من الأرباح المرحلة وفقا لقائمة المركز المالى للشركة فى ٢٠١١/١٢/٣١ وتوزيعها على المساهمين فى شكل أسهم بواقع سهم لكل خمسين سهم وذلك بسبب إنقضاء المدة القانونية لتنفيذ قرار الجمعية ، صدر قرار مجلس إدارة الشركة ٣٦٢ المنعقد فى ٢٠١٦/٤/٢١ بالموافقة على سداد قيمة السهم المجانية نقدا وعرض الأمر على الجمعية العامة غير العادية . وهو ما قد يتعذر تنفيذه فى ظل

عدم تعبير القوائم المالية للشركة عن حقيقة مركزها المالى ونتائج اعمالها عند عرض القرار على جمعيتها العامة لإعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٥/١٢/٣١ إذ لم يتم إجراء التعديلات الجوهرية الوجوبية المبلغة للشركة بتقاريرنا الصادرة فى ٢٠١٦/٥/٢٤ و ٢٠١٦/٨/٣١ والمؤكدة على إجراءها بكتابنا رقم ٤٧٧ فى ٢٠١٦/٨/٤ عليها .

٣- مازالت ملاحظاتنا قائمة إذاء ما تبين من وجود تجاوزات فى بعض التصرفات والأتفاقيات والمعاملات التى تمت بالشركة أدت إلى تكبدها لخسائر وتعرض أموالها للمخاطر فضلا عن عدم العرض والحصول على موافقة السلطة المختصة وفقا لحدود الصلاحيات التى نصت عليها اللوائح المالية للشركة و قبل الشروع فى التنفيذ والتى وردت تفصيلا فى تقاريرنا الصادرة للشركة أخرها تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المعدلة للشركة فى ٢٠١٥/١٢/٣١ الصادر فى ٢٠١٦/٨/٣١ والتى على أثره قامت الشركة بإحالة بعضها إلى النيابة العامة لمخالفات مالية حيال ما شاب التعاقدات من إهدار مال عام وشبة تسهيل إستيلاء الغير عليه، وتم رفع دعاوى قضائية ضد متسببى البعض الأخر تمثلت فيما يلى :

- قيام الشركة بإبراء ذمة احد العملاء من سرايا النيابة فى ٢٠٠٦/٢/٢ بمنحه مخالصة بسداده للمديونيات المستحقة عليه دون تحصيل أجمالى قيمة المديونية قبل منحه تلك المخالصة والتى مازل يظهر منها بالقوائم المالية فى ٢٠١٥/١٢/٣١ نحو ١,٤٣ مليون جنيه ، وعلى الرغم من صدور حكماً غيابيا على العميل فى ٢٠٠٦/٦/٢٤بالحبس ثلاثة سنوات مع الشغل وكفالة ٥٠٠٠ جنيه لإيقاف التنفيذ وإلزامه بالمصاريف وأن يؤدى بالحق المدنى مبلغ ٢٠٠١ جنيه مقابل تلك المديونية ، تبين قيام الشركة خلال عام ٢٠١٥ بأبرام اتفاق تحاسب ومنح ذات العميل مخالصة أخرى تاريخ " بدون " أنتهت فيه إلى أحقيته لمبلغ ٥,١٠٧ مليون جنيه طرف الشركة عن عوائد تسويق حقوق استغلال اعمال فنية مستحقه له ، دون خصم المديونية المستحقة عليه وتم توثيق ذلك بموافقة العميل على تحويل مبلغ ٥,١٠٧ مليون جنيه لصالح إتحاد الإذاعة والتلفزيون سدادا لمديونيته طرف الإتحاد والذى على اثره قامت الشركة بأخطار الإتحاد بذلك بكتابها رقم ٣٨٣ فى ٢٠١٥/٣/٢ فى الوقت الذى لم يتم موافاتنا فيه حتى تاريخ القوائم بنتائج اللجنة المشكلة من كافة القطاعات المعنية بقرار السيد / رئيس مجلس الادارة رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٦ لدراسة كافة أرصدة العملاء والارصدة المدينة والتى أحيل اليها هذا الموضوع للوقوف على أسباب القصور وتحديد المسئولية والاجراءات القانونية لتحصيل هذا المبلغ وفقا لإفادة الشركة .

يتعين على إدارة الشركة موافاتنا بما اسفرت عنه نتائج الدراسة لما شاب التعامل من إجراءات تستوجب تحديد المسئولية مع العمل على تحصيل الرصيد المستحق على العميل .

- على الرغم من صدور قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٢٢٥ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ بالتخلص من عبء جهاز السينما أعتبارا من ٢٠١٣/١٠/١ وتحويله إلى جهاز داخل المدينة وتقليص نشاطه لتقديم الخدمات الإنتاجية للعملاء المحليين وشركات السينما العالمية متحملا ما قد يترتب على ذلك من إلتزامات جراء فسخ التعاقد المبرم مع شركة مصر للصوت والضوء قى هذا الشأن من اجل إيقاف نزيف الخسائر السنوية التى كانت تصل لنحو ٢٥ مليون جنيه جراء ممارسة نشاط السينما ، لم يتبين مبررات أنفراد السيد رئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب بتشكيل لجنة لمناقشة أنتاج بعض الأفلام السينمائية بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٩ والموافقة على المشاركة فى إنتاج العمل السينمائى " فيلم هز وسط البلد " و المخاطرة باستثمار نحو ٢,٠١٣ مليون جنيه من اموال الشركة فى مقابل تحقيق عائد عليها بنحو ٢٩١ الف جنيه فقط تمثل قيمة ايرادات العرض وبيع توزيع العمل ولمدة ٧ سنوات قادمة بموجب عقد أحتكار مبرم فى ٢٠١٦/١

مع أحدى شركات التوزيع بمعدل عائد على استثمار تلك الأموال بنحو ٢,٠٦% سنويا و دون العرض على مجلس إدارة الشركة بإعتبارها السلطة الأعلى فى إدارة شئونها فى ظل سابق صدور قرار المجلس بإيقاف نشاط السينما المشار إليه بعاليه ، فضلا عن ما صاحب ذلك من صورية إجراءات الإتفاق على المشاركة فى الإنتاج بموجب العقد المبرم فى ٢٠١٤/١٢/٣٠ إذاء ما تبين من ملاحظات وتناقضات وتسلسل تاريخى غير منطقى للإجراءات وفرض سياسة الأمر الواقع فى بعض جوانب عملية المشاركة وكذا ما تلاحظ من أجحاف بنود العقد الخاص بالتوزيع المبرم فى ٢٠١٤/٩/٣٠ بين المنتج المشارك وشركة التوزيع المشار إليها والذى على أثره أوصت لجنة المراجعة رقم ٩٧ المنعقدة فى ٢٠١٦/٣/٢٦ بتقديم بلاغ إلى النيابة العامة للتحقيق لشبهة إهدار المال العام عند استعراضها لتقاريرنا المبلغة للشركة على القوائم المالية ، إلا انه بعرض توصيات اللجنة المشار إليها على مجلس إدارة الشركة رقم ٢٦٢ المنعقد فى ٢٠١٦/٤/٢١ لم يتم موافقة المجلس على تلك التوصية دون إبداء اسباب لذلك .

يتعين إعادة العرض على مجلس إدارة الشركة فى ظل عدم إنعقاد جمعيتها العامة حتى تاريخه حيث أنها محل نظر بتقريرنا المعروض على الجمعية لإعتماد للقوائم المالية للشركة فى ٢٠١٥/١٢/٣١ ، مع العمل على تتبع الإيرادات المحققة من توزيع وتسويق العمل .

- فى الوقت الذى تحاول فيه الشركة من تنمية مواردها المالية فى ظل عدم توافر السيولة المتاحة لها لمقابلة ألتزامتها وإدارة نشاطها تبين قيام السيد / رئيس مجلس الإدارة ودون العرض على مجلس الإدارة بأبرام اتفاق يظهر كمشاركة فى تنفيذ حفل غنائى للمطرب " محمد منير " فى ٢٠١٥/٨/٢١ فى حين انه يعد من أعمال تمويل او أقراض الغير و دون ضمانات فضلا عن تضمين بنود التعاقد موافقة الشركة على تحملها قيمة تبرعات وفقا للميزانية التقديرية التى تم على اساسها التعاقد تخرج عن صلاحيات السيد / رئيس مجلس الإدارة وفقا للوائح الشركة وبما لايتفق ومتطلبات قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١، و على اثر ذلك قامت الشركة بسداد مبلغ ٣١٢٥٠٠ جنيه فى ٢٠١٥/٨/١٣ للشركة المشاركة فى أقامة الحفل بدون ضمانات فى حينه حيث تم استلام شيك بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه فى ٢٠١٥/١٠/٢١ من تحت حساب ما سبق سداده بالأضافة للربح الناتج عن الحفل لحين التصفية النهائية استحقاق ٢٠١٦/١/٣١ والذى تم رفضه من البنك بتاريخ ٢٠١٦/٢/٦ لعدم كفاية الرصيد ، هذا وقد أفادت الشركة بتاريخ ٢٠١٦/٩/٤ بقيامها برفع الدعوى رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠١٦ مدنى كلى جيزة (دائرة ٩) ضد الممثل القانونى لشركة فام ميديا هاوس وشركة المروة لندب خبير حسابى فى الدعوى لبحث عناصرها وبيان المبالغ المستحقة لنا مع حفظ حق الشركة فى التعويض ، وكذا صدور حكم بحبس الممثل القانونى لشركة فام ميديا هاوس ثلاث سنوات فى قضية الشيك.

يتعين على إدارة الشركة الحصول على الموافقات اللازمة بما يتفق وولوائح الشركة ومتطلبات القانون المشار إليه فى ظل عدم إنعقاد جمعيتها العامة حتى تاريخه حيث أنها محل نظر بتقريرنا المعروض على الجمعية لإعتماد للقوائم المالية للشركة فى ٢٠١٥/١٢/٣١ والعمل على تتبع الإيرادات المحققة من تسويق العمل مع موافاتنا بما تنتهى إليه الدعوى المشار إليها .

- تبين قيام الشركة بمشاركة شركة برايت ستار للإنتاج الفنى فى العمل الدرامى " الدخول فى الممنوع " ضرب نار سابقا والمنتج المنفذ إيضا للعمل بنسبة ٣٠% مقابل نسبة ٧٠% لشركة برايت استار بلغت حصة كلا منهما ٥,٤ مليون جنيه و ١٢,٦ مليون جنيه على الترتيب من اجمالى تكلفة العمل البالغة ١٨ مليون جنيه بموجب العقد المبرم منذ ٢٠١٥/٤/٧ وكذا محضر الأتفاق المحرر فى ٢٠١٥/١٠/٢١ وكذا ملحق التعاقد المبرم فى ٢٠١٥/١١/٣ والذى على اثره بلغت مشاركة الشركة حتى تاريخه نحو ٤ مليون جنيه ، سدد منها

نحو ٣,٧٨ مليون جنيه نقدا والباقى يمثل قيمة الخدمات المؤداه لشركة برايت ستار ، فى الوقت الذى لم تلتزم فيه شركة برايت ستار بالإنتهاء من تنفيذ حلقات العمل فى المواعيد المتفق عليها وتسليمها للشركة قى توقيتات تسمح بتسويقها وعرضها بموسم رمضان لعام ٢٠١٥ وفقا للرؤية التسويقية لإدارة الشركة وهو مالم يتم حتى تاريخه .

هذا وبتاريخ ٢٠١٦/٥/١١ تم تشكيل لجنه لدراسة المشاكل التى تواجه العمل على أن تنتهى فى موعد أقصاه ١٥ يوم من تاريخ إنعقادها بعضوية كافة الأطراف المعنية بالشركة " مدير إدارة الإنتاج المشترك ، مدير إدارة الإنتاج ، مدير إدارة التسويق ، مدير عام الوحدات المالية ، مدير إدارة العقود

يتعين موافاتنا بما تسفر عنه أعمال اللجنة المشكلة لبحث الأمر مع تحديد المسئولية فى ضوء ذلك لما شاب هذا التعاقد من ملاحظات لما قد تؤدى إلى أهدار أموال الشركة والتى منها نحو ٨٠% من الأموال العامة . مع الأخذ فى الأعتبار قيمة غرامات التاخير المستحقة على الشركة المنتجة .

القاهرة فى : ٢٠١٦/١٠/١٦

مدير عام
نائب مدير الإدارة
محاسبة / غادة حجازى الفخرانى

وكيل الوزارة
النائب الأول

محاسب / محمد سيد حامد

محاسبة / نسيبة أبو سريع عيد

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة

محاسبة / سامية عبد الرسول عبد الرسول